

محكمة الأويغور

محكمة الشعب المستقلة التي تم إنشاؤها للتحقيق في "الفضائح المستمرة والإبادة الجماعية المحتملة" ضد شعب الأويغور.

المقدمة

يُزعم أن جمهورية الصين الشعبية ارتكبت وما زالت ترتكب أخطر الجرائم الدولية ضد الأويغور وغيرهم من المسلمين ذوي أصول تعود عرقياً إلى الشعوب التركية في منطقة الأويغور في شمال غرب الصين .

في يونيو 2020، طلب دولكون عيسى، رئيس مؤتمر الأويغوري العالمي، رسمياً من السير جيفري نايس كيو سي إنشاء وترأس محكمة الشعب المستقلة للتحقيق في ”الفظائع المستمرة والإبادة الجماعية المحتملة“ ضد شعب الأويغور. تم إنشاء محكمة الأويغور في 3 سبتمبر 2020 بمساعدة منظمة غير حكومية تسمى ”التحالف من أجل الاستجابة للإبادة الجماعية“ .

سوف تتصرف المحكمة بشكل مستقل بالكامل على الرغم من أنها ستستمر في الاستفادة من الأدلة التي تقدمها مجموعة من المنظمات .

منذ إنشائها، اجتذبت المحكمة اهتماماً كبيراً من الصحافة وغيرها من الاهتمامات التي تعكس خطورة القضية .

الخلفية

الأويغور هم مجموعة يغلب عليها الطابع التركي المسلم، وفي منطقة الأويغور يقدر عددهم بأكثر من اثني عشر مليون شخص .

تم الإبلاغ على نطاق واسع أن جمهورية الصين الشعبية قد أنشأت شبكة من "مرافق إعادة التعليم" التي يُزعم أنها في الواقع معسكرات اعتقال - تسجن أكثر من مليوني إيغور .

هناك العديد من الادعاءات حول اعتقال مجموعه كبيره من شعب الأويغور و إخضاع جمهورية الصين الشعبية الأويغور للتعذيب و المعاملة الغير انسانيه بحق المعتقلين، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والفصل القسري للأطفال عن والديهم، التعقيم القسري، العمل الجبري، حصاد الأعضاء القسري، الاختفاء القسري، القتل في أماكن الاعتقال، الزواج القسري، وفرض رجال الصينيين الهان على أسر الأويغور .

إذا تم إثبات ذلك، فإنه يمكننا الاستنتاج من بعض هذه الادعاءات بأن جمهورية الصين الشعبية قد شرعت في حملة تهدف إلى إهلاك، كليًا أو جزئيًا، شعب الأويغور و وجودهم كمجموعة دينية و عرقية و قومية و إثنية. إذا تم إثبات هذه الأعمال ، يمكن أن تتثير أيضًا مسألة ما إذا كانت جمهورية الصين الشعبية قد ارتكبت إبادة جماعية على النحو المحدد في المادة 2 من اتفاقية عام 1948، التي وقعت و صدقت عليها جمهورية الصين الشعبية، إلى جانب جرائم أخرى بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية .

المحكمة

لن يقل عدد أعضاء المحكمة عن سبعة أعضاء، و هم انفسهم سوف يقومون مقام هيئة المحلفين. سيتم منح العضوية لأولئك الذين ليس لديهم اهتمام خاص في الأمور التي سيتم البت فيها.

ستدير السكرتارية اعمال المحكمة وستقدم المشورة لأعضاء المحكمة .

قد تم تقديم مجموعة كبيرة من أدلة الشهود والخبراء إلى المحكمة. وسيتم البحث عن مزيد من الأدلة من مصادر مختلفة بما في ذلك من جمهورية الصين الشعبية نفسها .

ستُعقد على الأقل جلستا استماع شخصيًا في لندن، بالإضافة إلى جلسات استماع تُبث عبر الإنترنت، وستكون جميعها مفتوحة للعامة. سيتم إخفاء هوية الشهود والأطراف المرتبطة، بما في ذلك أفراد الاسر الذين يعتبرون معرضين للخطر.

قد يصل عدد المحامين الكبار الخبراء في مجال القانون الجنائي الدولي الذين سيقدمون آراء للمحكمة إلى ثلاثة. سيكونون أيضا متاحين لتقديم الأدلة إلى المحكمة .

سيعتمد توقيت الحكم النهائي على حجم الأدلة التي تصبح متاحة، و من المتوقع اصدارها بحلول نهاية عام 2021، على الرغم من انه ليس هناك ضمان لذلك .

الأهداف

لن يكون هناك حاجة الى انشاء محكمة الشعب في حال إحضار جمهورية الصين الشعبية إلى أي محكمة دولية رسمية - على وجه التحديد إلى محكمة العدل الدولية .

و لكن لا يوجد مثل هذا الاحتمال. السبب الرئيسي هو أن الصين، على الرغم من أنها وقعت على اتفاقية الإبادة الجماعية وصدقت عليها، فقد أبدت تحفظا على اختصاص محكمة العدل الدولية عند انضمامها الى الاتفاقية. لا يوجد طريق معروف لأي محكمة أخرى يمكنها التعامل مع القضايا المعروضة على هذه المحكمة .

ستقتصر محكمة الأويغور، التي لا تتمتع بصلاحيات العقاب أو الإنفاذ، على مراجعة الأدلة من أجل الوصول إلى حكم محايد ومدروس بشأن ارتكاب جرائم دولية من قبل جمهورية الصين الشعبية من عدمه .

ان تحديد كيفية تطبيق حكم المحكمة، مهما كان، في التعامل مع جمهورية الصين الشعبية يعود الى الدول والمؤسسات الدولية والشركات التجارية والمؤسسات الفنية والطبية والتعليمية والأفراد. و قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العقوبات التجارية والعقوبات الأخرى، بما في ذلك العقوبات المفروضة على الأفراد، وحظر بيع تقنيات المراقبة، و غيرها من تقنيات، والمعدات الطبية، وإعلان عدم الأهلية للحصول على التأشيرات .

ستشكل جميع الأدلة التي نظرت فيها المحكمة سجلاً دائماً، والذي قد يكون، اعتماداً على الحكم الصادر، بمثابة حائل دون الإفلات من العقوبات .

لا يوجد أعضاء في الحال او المستقبل في المحكمة أو السكرتارية نشطاء في أي قضية من قضايا الأويغور .

تمويل المحكمة

المحاكم الدولية فعالة في بعض الأحيان، لكن تكلفتها باهظة. تصل تكاليفها في الكثير من الأحيان إلى عشرات الملايين من الدولارات، و وصلت إلى مليار دولار في قضيتين. و هناك أيضاً بطء في تحقيق العدالة .

يمكن لمحكمة الشعب إصدار حكم قائم على الأدلة بسرعة نسبية وجزء بسيط من التكلفة من خلال الكفاءة وتحفيز المشاركين .

سيقدم أعضاء المحكمة والمستشار الرئيسي) و آخرون (خدماتهم مجاناً. ولكن نظراً لحجم المسعى، فمن المناسب أن يتم دفع أجر المشاركين الآخرين، على الرغم من ان اجرهم يعد جزء بسيط من الاجر المعتاد، مما يعكس التزام جميع أولئك الذين وافقوا على المشاركة في هذا المسعى الهام .

مرفق بهذه الوثيقة ميزانية مفصلة تغطي الرسوم للباحثين والخبراء القانونيين والآراء القانونية وتكاليف الإدارة و جلسات المحاكمة، بإجمالي يبلغ حوالي 285,000 جنيه إسترليني .

من الإجمالي - تم جمع ما يقرب من 100,000 جنيه إسترليني من الشتات الأويغوري - الذي نظمه مؤتمر الأويغوري العالمي. يبقى المبلغ المراد جمعه ما يقرب من 185,000 جنيه إسترليني .

سيتم تشكيل محكمة الأويغور كشركة بريطانية خاصة محدودة بضمان - تحت اسم "إدارة الأويغور" - وستوفر على فترات منتظمة حسابات إدارة تحدد مصادر الأموال واستخداماتها. أيضاً ستقدم حسابات قانونية .

يوضح السير جيفري نابيس كيو سي :

ان دعاوي ارتكاب الإبادة الجماعية بحق شعب الأويغور من قبل جمهورية الصين الشعبية لم يتم التحقق منها بشكل مبني على الأدلة. سوف تبدأ محكمة الأويغور بدون“ افتراض مسبق من أي نوع، و بمراجعة الأدلة، النظر في جميع الحجج القائمة، و الوصول الى حكم“.

مساهمات

إذا كنت ترغب في المساهمة في هذا المشروع المهم، أو تطلب المزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع: حميد سابي، مستشار المحكمة .

hamid.sabi@uyghurtribunal.com
www.uyghurtribunal.com

UYGHUR TRIBUNAL BUDGET OCTOBER 2020				
SCHEDULE/CATEGORY		SUBTOTAL		TOTAL
SCHEDULE ONE				
Budget Summary				£ 280,990
SCHEDULE REFERENCE	DIRECT COSTS	SUBTOTAL		TOTAL
2	Stage 1	£ 66,120		
3	Stage 2 - Hearings	£ 65,800		
4	Stage 2 - Fees	£ 58,070		
5	Stage 2 - Admin	£ 18,000		
6	Contingency and post hearing	£ 30,000		
TOTAL ex. VAT		£ 237,990		
	Irrecoverable VAT	£ 43,000		
TOTAL in. VAT		£ 280,990	SUBTOTAL	£ 280,990
SCHEDULE TWO-STAGE 1	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	Legal adviser for 10 days @ £432/day	£ 4,320		
	7 researchers 2 days a week for 24 weeks @ £100/ day	£ 33,600		
	Assistant 3 days a week for 20 weeks @ £120/day	£ 7,200		
	Document storage	£ 6,000		
	Company set up, admin, web site etc	£ 15,000		
			SUBTOTAL	£ 66,120
SCHEDULE THREE-STAGE 2 HEARINGS	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	Venue for total of 6 days at £2000/day	£ 12,000		
	Technicians for total 6 days	£ 20,600		
	Cameraman for hearings and documentary	£ 10,000		
	Interpreters	£ 10,000		
	Misc costs for Tribunal members inc meals etc	£ 2,000		
	Accommodation 4 Tribunal members for 8 nights at £350/night	£ 11,200		
			SUBTOTAL	£ 65,800
SCHEDULE FOUR-STAGE 2 FEES	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	Legal adviser 10 days @ £432/day	£ 4,320		
	Additional research/investigator	£ 10,000		
	Assistant legal counsel 10 days @ £175/day	£ 1,750		
	3 X QC opinions	£ 30,000		
	Assistant for 2 days a week for 50 weeks @ £120/day	£ 12,000		
			SUBTOTAL	£ 58,070
SCHEDULE FIVE-STAGE 2 ADMINISTRATION	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	PR/Web site-ongoing	£ 10,000		
	Editor	£ 6,000		
	Secretarial	£ 2,000		
			SUBTOTAL	£ 18,000
SCHEDULE SIX-CONTINGENCY	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	Contingency and post hearing	£ 30,000		
			SUBTOTAL	£ 30,000
SCHEDULE SEVEN-IRRECOVERABLE VAT	DESCRIPTION	SUBTOTAL		
	Irrecoverable VAT	£ 43,000		
			SUBTOTAL	£ 43,000

المشاركون الرئيسيون في محكمة الأويغور

السير جيفري نايس كيو سي، رئيس المحكمة؛ محام منذ عام 1971، وعمل قاضياً على أساس دوام جزئي في إنجلترا بين عامي 1984 و 2018. وبين عامي 1998 و 2006، قاد محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس صربيا السابق، في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة. شغل منصب بروفيسور القانون بكلية جريشام من عام 2012 إلى عام 2016، وكان رئيساً لمحكمة الصين .

حميد سابي، مستشار المحكمة؛ محام مقيم في لندن وله خبرة دولية في حقوق الإنسان والتحكيم والتقاضي. عمل كمستشار ومقرر لمحكمة إيران، وهي محكمة شعبية حققت في عمليات القتل الجماعي للسجناء السياسيين على يد جمهورية إيران الإسلامية في الثمانينيات. شغل منصب مستشار في محكمة الصين .

نيك فيتش، نائب رئيس المحكمة؛ رجل أعمال مقيم في لندن. يعمل مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية، وتحديداً في مجال حقوق الإنسان. كان عضواً في محكمة الصين .

عارف أبراهام، مستشار قانوني؛ محامي في مجال حقوق الإنسان الدولي في GARDEN COURT NORTH CHAMBER في المملكة المتحدة. تأهل كمحامي في SLAUGHTER AND MAY وهو حالياً مستشار ومدرج في قائمة المرشحين في الأمم المتحدة .

ألدو زميت بوردا، باحث رئيسي؛ هو مدير "CENTRE FOR ACCESS AND JUSTICE" بجامعة أنجليا روسكين، وقبل ذلك عمل في القسم القانوني الكومنولث. وهو محام في محاكم مالطا ومحامياً في إنجلترا وويلز (غير ممارس).

التحالف من أجل استجابة الإبادة الجماعية؛ منظمة بناء تحالف لحقوق الإنسان تعمل من أجل استجابة شاملة للإبادة الجماعية والجرائم الدولية الأخرى، مع إشراك المملكة المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أسسها لوك دي بولفورد وإويلينا أوشاب.